العرب
السبت 2021/11/20
السنة 44 العدد 12246

تغيير النظام السياسي في تونس: هل يحتاج إلى تعديل جزئي أم شامل

الرئيس قيس سعيّد: يتمّ العمل على القيام بإصلاحات في النظام السياسي

تفعيلا للقرارات المعلنة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي يسعى الرئيس التونسي قيس سعيّد لإجراء إصلاحات على النظام السياسي بما يستجيب لمطالب التونسيين، خصوصا في ظل وجود نظام شبه برلماني فشل في توحيد المواقف السياسية وخلق مشهدا منقسما.

القطع مع المنظومة السابقة يبدأ بتغيير النظام السياسي

خالد هدوي

تونس – تطرح خطوات الرئيس التونسي قيس سعيّد نحو إجراء إصلاحات على النظام السياسي بالبلاد تساؤلات الخبراء والمتابعين بشأن طبيعة تلك التغييرات وإذا ما ستكون جزئية أو شاملة، فضلا عن الآليات المتبعة في إقرار التغييرات، وسط دعوات إلى الحوار وتغيير القانون الانتخابي.

وأعلن الرئيس سعيّد الخميس اعتزامه تنظيم استفتاء إلكتروني حول الإصلاحات السياسية في إطار ضبط جدول زمني لإدخال تعديلات على النظام السياسي.

وقالت الرئاسة التونسية في بيان نشرته على صفحتها الرسمية بفيسبوك "إن الرئيس قيس سعيّد أكد خلال إشرافه بقصر قرطاج الرئاسي على أعمال مجلس الوزراء أنه يتم العمل على ترتيب جدول زمني لتنظيم إدخال إصلاحات على النظام السياسي بما يستجيب لمطالب التونسيين".

رابح الخرايفي

من المرجح أن يشمل التعديل السلطتين التنفيذية والتشريعية

المنذر ثابت

التغيير سيكون شاملا عبر نظام رئاسي فيه برلمان بغرفتين

وأضاف أنه "سيتم وضع خطة لتنظيم استفتاء إلكتروني على أن تتولى لجنة في مرحلة لاحقة تجسيد مطالب التونسيين ضمن دستور حقيقي"، دون أن يذكر موضوع هذا الاستفتاء الذي توقع مراقبون أن يكون حول الدستور لجهة تغيير النظام السياسي، فضلا عن إدخال تعديلات على القانون الانتخابي.

وأكد أن "تونس في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مشاريع مراسيم أخرى، منها مشروع المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي ومشروع مرسوم متعلق باختصار الآجال للبت في الجرائم والتجاوزات الانتخابية"، داعيا إلى "ضرورة النظر في القضايا المتعلقة بالجرائم الانتخابية التي لم يتم تناولها إلى اليوم، وذلك وفق الإجراءات الاستثنائية"، مشددا على "أن قضاء الدولة التونسية مستقل ولا سلطان عليه غير القانون".

ويرى خبراء القانون أن التعديلات يمكن أن تشمل مسائل دون أخرى على غرار السلطة التشريعية، مطالبين بتغييرات عميقة منها الانتقال من نظام شبه برلماني إلى نظام رئاسي يقطع مع الفشل السياسي المسجل في السنوات العشر الأخيرة.

وأفاد رابح الخرايفي أستاذ القانون الدستوري أنه "من المرجح أن يشمل التعديل السلطتين التنفيذية والتشريعية ويستثني باب السلطة القضائية".

وقال لـ"العرب" إنه "بالنسبة إلى الجدول الزمني يبدو أن الرئيس قيس سعيّد سيستمع إلى اقتراحات بهذا الشأن ثم سيلتجئ إلى لجنة متخصصة في ذلك"، مضيفا "شخصيا لست معترضا على وجوب الإصلاح، وأؤيد النظام الرئاسي، لكن ربما هناك مشكلة في التقنيات".

وتابع "النظام الرئاسي يجب أن يكون مراقبا من المحكمة الدستورية ومجلس النواب، والطريقة في الإصلاح قد تواجه بعض الاعتراضات الشعبية والسياسية"، مضيفا "نريد إصلاحات عميقة وجوهرية".

واستطرد "لا أعتقد أن يعيد الرئيس التونسي الاستبداد من جديد".

وفي تونس هناك نظام يتقاسم فيه الرئيس ورئيس الحكومة الصلاحيات و"الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان)"، وفق المادة 95 من دستور 2014.

ودعا مراقبون إلى أن يكون الإصلاح السياسي شاملا في تونس، وأن يأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب التي ساهمت في فشل السلطات التي كانت تتحكم فيها الأحزاب في إدارة الشأن العام.

وقال المحلل السياسي المنذر ثابت "ما قاله الرئيس سعيّد ضروري ولكن يجب الوقوف على محورين، حيث أشار إلى إصلاح دون آليات فيما سيكون الحوار مباشرا مع تنسيقيات الشباب، أو حوارا مع المنظمات الوطنية والأحزاب".

وأضاف لـ"العرب" أن "الرئيس قال إن الإصلاح سيكون بآلية الكترونية وهذا فيه تعقيد للعملية وغياب التقاليد في تونس وخاصة الجانب المتعلق بالطعن أو التشكيك في هذه الطرق".

وأردف ثابت "الإصلاح السياسي يكون عبر سنّ مادة جديدة للقانون الانتخابي، ومن الضروري أن تتجه هندسة النظام السياسي إلى نظام رئاسي لأن دكتاتورية الأحزاب سوف لن تؤدي إلا إلى الخراب ولا يمكن أن تؤسس دولة متماسكة".

واقترح المحلل السياسي "نظاما رئاسيا فيه برلمان بغرفتين، غرفة تمثل العموم ويتم فيها انتخاب مباشر للنواب، وغرفة ثانية تجمع المجالس الجهوية والوطنية والمهن والحرفيين، وتكون بمثابة مجلس وطني الذي تحدث عنه الرئيس سعيد".

ودعا ثابت إلى أن يكون "التغيير شاملا، والأساس أن يكون ثمة حوار وطني يضمن استقرار هذا النظام والأغلبية الدائمة له".

واعتبر الرئيس التونسي أن "مرسوم الصلح الجزائي يُعد من بين أهم المراسيم التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية وتستجيب لمطالب التونسيين"، مشيرا إلى أن "الأموال التي تعد بالمليارات سنة 2011 وربما تضاعفت لا بد أن تعود إلى الشعب بشكل مختلف تماما عما تم اتباعه خلال العشرية الماضية".

وأوضح أن الصلح الجزائي "سيشمل الأموال التي نُهبت وتم تهريبها في العشرية الماضية والتي لا تقل عن التي نُهبت في العشرية التي قبلها"، مُشددا في هذا الصدد على أن "تجسيد مطلب الشعب بتطهير البلاد لا يكون إلا بقضاء عادل وقضاة فوق كل الشبهات"، محذرا من الأزمات التي قال إنه "يتم اختلاقها بهدف إلهاء الشعب التونسي عن قضاياه الحقيقية".

وسبق أن دعا الرئيس سعيد القضاءَ إلى "تحمّل مسؤوليته في محاسبة المتورطين في قضايا الفساد وخاصة التجاوزات المالية" خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية السابقة التي جرت في العام 2019.

وكان الرئيس التونسي قد أعلن في الخامس والعشرين من يوليو الماضي سلسلة من التدابير الاستثنائية تضمنت تجميد البرلمان ورفع الحصانة عن جميع نوابه، إلى جانب إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي.

وأعفى العديد من الوزراء وكبار المسؤولين، بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السياسيين والأمنيين وعدد من القضاة تحت الإقامة الجبرية، وتحجير السفر عن البعض الآخر.

وفي الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي أصدر سعيّد أمرا رئاسيا يتعلق بالتدابير الاستثنائية تضمن "مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه".

دعم أميركي لمكافحة التطرف في موريتانيا

نواكشوط – أطلقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مشروعا جديدا لمكافحة التطرف العنيف في موريتانيا، في مسعى لتعزيز التعاون الثنائي للتصدي للإرهاب والتطرف في المنطقة.

وسيتم تنفيذ هذا المشروع الذي يسمى "تمكين" على مدى خمس سنوات (2021 – 2026) بميزانية قدرها 7 ملايين دولار وسيركز استثماراته على الشباب والنساء المعرضين لخطر التجنيد والاستهداف من قبل الجماعات المتطرفة العنيفة في موريتانيا، وتحديدا في ثماني مناطق هي: أدرار والحوض الشرقي والحوض الغربي وغيديماغا ولعصابة واترارزة وتيرس زمور ونواكشوط.

وسيتم تنفيذ المشروع من طرف منظمة (FHI 360) كشريك الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبتوجيه من حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ويهدف هذا المشروع إلى التشجيع على التغيير الاجتماعي والمدني من خلال وضع الشباب الموريتاني في طليعة الترويج للبدائل الإيجابية والبناءة للتطرف العنيف من خلال السعي لتحقيق عدد من الأهداف.

وتتمثل الأهداف التي يرمي المشروع إلى تحقيقها في بناء شبكات من الشباب والمجموعات المجتمعية في البلاد، وخلق فضاءات آمنة للفئات الشبابية للتفاعل واكتساب مهارات القيادة، فضلا عن مكافحة العزلة والهشاشة أمام المخاطر الناتجة عن المعلومات المضللة التي زادت بشكل خاص خلال جائحة فايروس كورونا العالمية، والتي يمكن أن تجعل الشباب أكثر عرضة للتطرف العنيف.

ويعمل مشروع "تمكين" أيضا على إحداث تأثير إيجابي على الشباب الموريتاني من خلال منحهم المهارات القيادية والحياتية لإعالة أنفسهم بشكل مستقل وسيعمل على تعزيز الثقة بالنفس لدى الشباب وتشجيعهم على المشاركة في صنع القرار في مجتمعاتهم وحكوماتهم المحلية وفي منازلهم.

وتتضمن أهداف المشروع العمل مع مئة من قادة الشباب في ثماني مناطق لإنشاء ثلاثة عشر مركزا مجتمعيا للشباب مما سيسمح بالتواصل مع الآلاف من الشباب في جميع أنحاء موريتانيا.

وتقول ليزا واشنطن سو مديرة البرنامج وممثلة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في موريتانيا "نأمل أن تكون لمشروع 'تمكين' التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية آثار إيجابية على الشباب الموريتاني من خلال استخدام مناهج لبناء التماسك الاجتماعي من طرف قادة الشباب والعمل مع الحكومة وكذلك المنظمات المحلية والدولية التي تدعم المجتمع المدني الموريتاني".

باريس تراوح بين التصعيد والتهدئة في أزمتها مع الجزائر

جون إيف لودريان: نتمنى أن تكون الشراكة الفرنسية – الجزائرية طموحة

باريس – تعتمد السلطات الفرنسية على المراوحة بين التصعيد والتهدئة في تفاصيل الأزمة الدبلوماسية مع الجزائر، حيث أعربت باريس عن إقامة علاقة ثقة وشراكة طموحة مع الجزائر تتجاوز جروحًا متعلقة بالذاكرة.

وبعد أن ناقش مجلس النواب الفرنسي الخميس قانون التعويض للحركيين الجزائريين، قال وزير الخارجية الفرنسي جون إيف لودريان في مقابلة مع صحيفة "لوموند" نشرت عبر موقعها الإلكتروني صباح الجمعة "لدينا روابط راسخة في التاريخ، نتمنى أن تكون الشراكة الفرنسية – الجزائرية طموحة".

وأكد أنه "من المنطقي عندما ندرك تاريخنا أن تعود جروح للظهور، لكن ينبغي تجاوز ذلك لاستعادة علاقة الثقة".

ووافق النواب الفرنسيون الخميس في قراءة أولى على مشروع قانون للاعتراف بـ"مأساة الحركيين" وطلب

سجالات سياسية بين الشارع الجزائري وفرنسا

"الصفح" من هؤلاء الجزائريين الذين قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي قبل أن يصلوا إلى فرنسا "في ظروف غير لائقة".

وترى الجزائر أن هؤلاء الذين يوصفون بـ"الحركى"، "خونة" لبلادهم، وترفض إدراجهم في أي مفاوضات بين البلدين بشأن تاريخهما المشترك.

وتم تقديم ما يقرب من مئة وثلاثين تعديلا على النص الذي من المفترض أن يشكل ترجمة تشريعية لخطاب ألقاه الرئيس إيمانويل ماكرون في العشرين من سبتمبر في قصر الإليزيه أمام ممثلي هذه المجموعة.

وصوّت ستة وأربعون نائبا على النص مقابل رفض صوت واحد وامتناع ستة نواب عن التصويت، ويفترض أن يصوت عليه أيضا مجلس الشيوخ الفرنسي.

وبعد ستين عاما من نهاية حرب الجزائر جاء القانون ليجمع بين بُعدي الذاكرة المعنوي والتعويض المادي.

وردا على التصعيد الفرنسي أنهى الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون مهام سبعة قناصل لبلاده لدى فرنسا عقب تصريحات للرئيس الفرنسي تتعلق بالجزائر.

ونشرت صحيفة "الشروق" الجزائرية نص مرسوم رئاسي نشر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية، وبموجبه أُنهيت مهام قنصل الجزائر العام لدى فرنسا سعيد موسي.

كما تضمن العدد مرسوما آخر أنهيت بموجبه مهام القناصل في تولوز عبدالحميد أحمد خوجة، وفي كريتاي بلقاسم محمودي، وفي بونتوار حياة معوج، وفي بوبيني نجاح بعزيز.

كما أنهيت مهام محمد سعودي بمونبولييه، وحدّة تواتي بنيس حسب المصدر نفسه.

وحسب وسائل إعلام محلية فقد جاء المرسوم "بعد تصريحات أطلقها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون شكك خلالها في تاريخ وجود الأمة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي".

وسبق أن استدعت الجزائر سفيرها في فرنسا وأغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات العسكرية الفرنسية الناشطة في إطار عملية "برخان" في الساحل الأفريقي.

وأثار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون غضب الجزائر في أكتوبر الماضي في كلام أوردته صحيفة "لوموند" اتهم فيه النظام "السياسي العسكري" الجزائري بانتهاج سياسة "ربع الذاكرة" حول حرب الجزائر وفرنسا القوة المستعمِرة السابقة فيها.

وجاء في الصحيفة يومها أن ماكرون تساءل حول وجود "أمة جزائرية" قبل الاستعمار الفرنسي، مثيرا ردود أفعال غاضبة في المجتمع الجزائري.

وأعرب الرئيس الفرنسي بعد ذلك عن "أسفه" للجدل الحاصل وأكد "تمسكه القوي بتنمية" العلاقات الثنائية.

> الرئيس عبدالمجيد تبون ينهي مهام سبعة قناصل لبلاده لدى فرنسا عقب تصريحات للرئيس الفرنسي تتعلق بالجزائر

ورحبت الجزائر بهذه التصريحات وأوفدت وزير خارجيتها رمطان لعمامرة إلى مؤتمر باريس حول الوضع في ليبيا في الثاني عشر من نوفمبر الجاري.

وقال لودريان "قد يحصل سوء فهم من وقت لآخر لكن ذلك لا يقلل من الأهمية التي نوليها للعلاقات بين بلدينا".

وأضاف "يجب المحافظة على هذا الرابط القائم على احترام السيادة والإرادة المشتركة لتجاوز الخلافات والعودة إلى علاقة هادئة".

ودعا إلى إشراك أكبر للجزائر في حل النزاع في مالي فيما وقعت اتفاقات السلام بين باماكو والجماعات المسلحة في شمال البلاد في العاصمة الجزائرية العام 2015.

وكان الرئيس الجزائري قد أعرب عن استعداده لمساعدة الماليين الذين يواجهون توسعا للهجمات الجهادية في حال تقدموا بطلب صريح.

وقال وزير الخارجية الفرنسي "لا نرى إلا إيجابيات في مساهمة جزائرية أكبر في العمل على تطبيق هذه الاتفاقات".

وفي 2018 تم إنشاء صندوق تضامن بقيمة أربعين مليون يورو على مدى أربع سنوات لأحفاد الحركيين.

ويتضمن مشروع القانون إجراءات لمصلحة أرامل هؤلاء المحاربين القدامى.

وسيتم إنشاء لجنة مسؤولة عن المساهمة في جمع ونقل ذاكرة الحركيين وأقاربهم والبت في طلبات التعويض.

وفي يوليو الماضي طلب ثلاثة وثلاثون نائباً جمهوريا (يمين) بقيادة جوليان أوبير من إيمانويل ماكرون دفع "تعويض خاص" لصالح الحركيين.

وقدم أوبير وكتلته الجمهورية خصوصا سلسلة من التعديلات التي تعترف بـ"المسؤولية الكاملة والتامة" لفرنسا في التخلي عن الحركيين في الجزائر أو "الفصل الاجتماعي" الذي تعرض له هؤلاء المقاتلون وأفرادهم في فرنسا.